

المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة



تحليل الأداء التنموي

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد السادس والخمسون - أكتوبر/تشرين أول 2006 - السنة الخامسة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

تحليل الأداء التنموي

إعداد : د. علي عبدالقادر علي

أولا : مقدمـــة

على الرغم من عدم وجود نظرية موحدة للتنمية إلا أن هناك "تقليد علمي" قاد مجتمع علماء التنمية في الأربعينات والخمسينات، تمخض عنه بروز علم فرعي لاقتصاديات التنمية، وترتب عليه مقترحات تختص بإحداث التنمية في الدول النامية أو الدول الأقل نمواً.

ركزت المقترحات النظرية التنموية، التي ترتبت على علم إقتصاديات التنمية، على الأهمية المحورية التي يلعبها كل من التراكم السريع لرأس المال، و التصنيع، واستنفار فائض العمالة في الريف، والتخطيط والدولة النشطة، في عملية التنمية كما جاء في نموذج الاقتصاديات الثنائية الذي طوره لويس (1954). وكما هو معروف، فقد راهنت هذه المقترحات على أن الدولة ستتمكن من كسر "الحلقة المفرغة للفقر" بواسطة "الدفعة الكبرى" و"النمو المتوازن" اللتان سيترتب عليهما تكامل الطلب ومن ثم ازدياد الطلب التجميعي، مما سيحقق "الجهد الأدنى الحرج" الذي سيمكن القطر من الإنعتاق من "فخ التوازن في المستويات الدنيا للدخل" ومن ثم تحقيق شروط "الإنطلاق"[1].

هذا وقد أوضحت الشواهد التجريبية لأداء الاقتصاديات الأقل نموا خلال الفترة من عام 1960 حتى عام 1973، وهي الفترة التي تعرف بالعهد الذهبي للنمو الاقتصادي الحديث، أن التركيز على هذه القضايا المحورية في عملية التنمية قد كان لـه ما يبرره وأن هذه القضايا لا تزال محورية في عملية التنمية[2]. وتوضح الشواهد أن العديد من الدول النامية قد شارك في النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه الفترة، حيث بلغ عدد الدول النامية التي فاق فيها معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد 2.5% سنوياً 43 قطرا، الأمر الذي يعني أن الدخل الحقيقي للفرد في هذه الدول كان سيتضاعف خلال 28 سنة أو أقل[3]. وتضمنت مجموعة الدول النامية هذه دولا عربية إشتملت على كل من عمان (بأعلى معدل للنمو لعينة الدول المعنية بلغ 10.5 % سنويا) وموريتانيا (بمعدل نمو بلغ 2.9 %) ومصر (2.6 %) والعراق (2.6 %).

وعلى الرغم من هذه النجاحات، فقد لوحظ أن القصور الأساسي الذي عانت منه هذه المقترحات يتمثل في تركيزها على النمو الإقتصادي بصفته هدفاً نهائياً وغاية في حد ذاته ، دون التنبه الكافي إلى أن النمو الإقتصادي ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق أهداف تنموية أخرى؛ وأنه في بعض الأحيان، لا يشكل وسيلة فعالة لتحقيق أهداف مجتمعية حيوية مثل التمتع بحياة صحية طويلة نسبياً، واكتساب المعرفة، والمشاركة في النشاطات الثقافية للمجتمع، والتعبير عن الآراء والرؤى بـحرية، والمشاركة في اختيار الحكام ومحاسبتهم[4].

ترتب على مثل هذا النقد توسعة معايير تحليل الأداء التنموي بحيث أصبحت تشتمل على الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر للمرحلة التنموية ومقياس للنمو، ومؤشرات تُعنى بالتعريف العريض للتنمية تشتمل على مؤشرات للحالة الصحية والحالة المعرفية ومؤشرات لمختلف الحريات التي يتمتع بها الناس. وقد ثابر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطوير مؤشر مركب للأداء التنموي يعرف بمؤشر التنمية البشرية يشتمل على مؤشرات فرعية للحالة الصحية والحالة المعرفية ومستوى المعيشة. وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر لأغراض تصنيف الدول حسب مرحلتها التنموية، إلا أن التقييم الكمي للأداء التنموي قد اعتمد على مؤشر الدخل الحقيقي للفرد وذلك حسبما جاءت به نظريات النمو الاقتصادي التي استندت عليها الأدبيات التطبيقية.

إستناداً إلى أن أهم مؤشرات الأداء التنموي تتمثل في الدخل الحقيقي للفرد، فإن هذه الورقة تركز على استعراض منهجيات تحليل الأداء التنموي التي تستند على هذا المؤشر، وهي منهجيات تعتمد بدورها على نظريات النمو الاقتصادي. تقدم الورقة أيضاً استعراضاً لأهم النتائج التطبيقية التي تم التوصل إليها بتركيز خاص على تلك النتائج التي تتناول حالات الدول العربية متى ما كان ذلك ممكناً. يختص القسم الثاني من الورقة باستعراض منهجية تقدير دوال النمو. ويتناول القسم الثالث منهجية محاسبية معدلات النمو الاقتصادي. بينما يهتم القسم الرابع باستعراض منهجية التحول الهيكلي ونتائجها التطبيقية. ويتناول القسم الخامس قضية تأثير السياسات الاقتصادية في الأداء التنموي.

ثانياً: منهجية تقدير دوال النمو

إستناداً على نموذج النمو النيوكلاسيكي[5]، وتطويره بواسطة مدرسة النمو الجواني، فقد تطورت منهجية تقدير دوال النمو التي اعتمدت على استخدام تحليل الانحدار لاستكشاف وسائل السببية بين الأداء الاقتصادي طويل المدى ومختلف المتغيرات التي من شأنها التأثير على مثل هذا النمو، وذلك بتقدير نموذج من الشكل التالي:

$$(1)\ G(y) = \alpha + \beta Z$$

حيث $G(y)$ هي معدل نمو متوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية. وحيث تمثل Z متجه المتغيرات المفسرة الذي يشتمل على مجموعات عريضة من العوامل المؤثرة في الأداء التنموي للأقطار: الظروف الإبتدائية؛ عوامل السياسات؛ عوامل المؤسسات؛ عوامل البيئة. وعادة ما يتم التقدير باستخدام مشاهدات من عينات عالمية تضم كل الأقطار التي تتوفر لها المعلومات على مدى زمني طويل يمكن من تعريف معدل النمو كمتوسط لحقبة زمنية لكل قطر[6].

واجهت هذه المنهجية قضية أي من المتغيرات والعوامل ينبغي اختيارها لتكون كعوامل مفسرة، أدت عملية اختيار المتغيرات المفسرة إلى إثارة التساؤل حول استقرار معاملات التقدير في مثل هذه الدراسات. وقد أوضحت دراسة أجريت بغرض استكشاف استقرار معاملات التقدير لمختلف العوامل المفسرة المستخدمة في الأدبيات والتي بلغ عددها 62 متغيرا، أن هناك ثلاثة متغيرات مفسرة تم استخدامها في الدراسات، وكلها متغيرات تعكس الظروف الابتدائية، وهي: دخل الفرد الحقيقي لعام 1960؛ توقع الحياة في عام 1960؛ ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في عام 1960[7]. وتوصلت الدراسة إلى

أنه من بين التسعة والخمسين متغيرا المتبقية هناك 22 متغيرا فقط تتسم بدلالة إحصائية غير قابلة للتغير عبر التقديرات المختلفة، بمعنى أن معاملات تقديرها تتسم بالاستقرار ويمكن تصنيفها إلى مجموعات على النحو التالي:

- العوامل الإقليمية: وتشمل متغيرات الدمية لأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية (بمعاملات تقدير سالبة) ومتغير المسافة من خط الاستواء (بمعامل تقدير موجب).
- العوامل السياسية: وتشمل متغيرات تفشي حكم القانون واحترام الحقوق السياسية والحريات العامة (بمعاملات تقدير موجبة) ومتغيرات عدد الثورات والانقلابات والحروب (بمعاملات تقدير سالبة).
- العوامل الدينية: وتشمل نسبة السكان التي تعتنق كل من الكنفوشية والبوذية والإسلام (بمعاملات تقدير موجبة) وكل من البروتستانية والكاثوليكية (بمعاملات تقدير سالبة).
- عوامل السياسات الاقتصادية: وتشمل متغيرات المغالاة في سعر الصرف الحقيقي والانحراف المعياري لهامش سعر الصرف (بمعاملات تقديرية سالبة)، والاستثمار في المعدات والاستثمار في غير المعدات والانفتاح التجاري للاقتصاد على العالم (بمعاملات تقدير موجبة).
- عوامل الهيكل والتنظيم الاقتصادي: وتشمل نسبة الصادرات الأولية كنسبة من إجمالي الصادرات (بمعامل تقدير سالب) ونسبة التعدين في الناتج المحلي الإجمالي ودرجة رأسمالية الاقتصاد (بمعاملات تقدير موجبة).

هذا ما كان من أمر المجموعات العريضة للمتغيرات ذات الدلالة الإحصائية غير القابلة للتغير مع اختيار نموذج تقدير النمو الاقتصادي. ويلاحظ في هذا الصدد غياب عدد من المتغيرات التي عادة ما تستخدمها الأدبيات في تفسير النمو الاقتصادي طويل المدى واختلاف حظوظ الدول في ذلك، وتشمل هذه كلاً من: المتغيرات المتعلقة بالإنفاق الحكومي بما في ذلك الأنفاق الاستثماري، وكل المتغيرات التي تعكس التطور النقدي للاقتصاد والهيكل التمويلي ومعدل التضخم وتذبذبه، وكل المتغيرات التي تعني بقياس حجم الاقتصاد كالمساحة وحجم القوة العاملة وكل المتغيرات التي تعنى بالتوجه الخارجي للاقتصاد كالقيود الجمركية وهامش سعر الصرف في السوق الأسود.

تم استخدام منهجية تقدير دوال النمو من أجل تقدير معادلة معدل نمو متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمتغير معتمد، وعدد من المتغيرات المفسرة المستخدمة في الأدبيات لعينة من 86 قطراً توفرت عنها المعلومات. ولتمييز دول المنطقة العربية عن بقية الدول، فقد تم استخدام التفاعل بين المتغيرات المفسرة ومتغير دمية (يأخذ قيمة واحد عندما يكون القطر منتمياً للمنطقة العربية وصفر في ما عدا ذلك). يوضح الجدول رقم (1) أهم النتائج التي تم التوصل إليها، حيث الأرقام بين الأقواس هي قيمة ت – الاحصائية، حيث بلغ معامل التحديد المعدل 0.67.

بالنسبة لإجمالي العينة يوضح الجدول (1) أن كلاً من معدل الاستثمار، والتعليم في

جدول رقم (1): محددات النمو في الدول النامية والدول العربية

المتغير المفسر	إجمالي العينة	عينة الدول العربية
ثابت التقدير	- 1.844 (1.93)	- 1.844 (1.93)
معدل الاستثمار	0.132 (3.80)	- 0.152 (4.48)
معدل التضخم	- 0.002 (2.31)	- 0.038 (6.65)
دخل الفرد عام 1960	- 0.0003 (4.51)	0.001 (21.91)
التعليم عام 1960	0.017 (3.35)	0.004 (0.57)
نصيب الصادرات الأولية في الناتج	- 2.880 (2.30)	- 5.010 (3.15)
مؤشر الإنفتاح الاقتصادي	1.245 (3.43)	- 1.135 (2.65)
معدل نمو الشركاء التجارية	0.195 (0.56)	1.750 (4.87)
مؤشر التذبذب	0.001 (0.02)	- 0.220 (2.53)

المصدر: مقدسي، فتاح والإمام (2000: 30، جدول رقم 4).

عام 1960 ومؤشر الإنفتاح الاقتصادي له تأثير إيجابي وذو معنوية إحصائية على معدل النمو طويل المدى، وأن كلاً من معدل التضخم ودخل الفرد في عام 1960 ونصيب الصادرات الأولية في الناتج القومي الإجمالي له تأثير سلبي وذو معنوية إحصائية. هذا ولا يلعب كل من معدل نمو دخل الفرد في الشركاء التجاريين ومؤشر التذبذب دوراً يعتد به في تفسير معدل نمو دخل الفرد. تتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليه الأدبيات المتخصصة في ما يتعلق بالعوامل التي تؤثر في معدل النمو طويل المدى.

بالنظر إلى نتائج عينة الدول العربية، يتضح أن كل العوامل المفسرة في الجدول هي ذات معنوية إحصائية، إلا أن اتجاهات تأثير بعضها تختلف عن تلك التي تم رصدها للعينة الإجمالية، هذا ويمكن قراءة نتائج عينة الدول العربية على النحو التالي:

- يبدو أن هناك فائض في الاستثمار في المنطقة العربية، بدليل أن معامل معدل الاستثمار سالب وذو معنوية إحصائية، بمعنى أن الزيادة في معدل الاستثمار تؤدي إلى انخفاض معدل نمو دخل الفرد الحقيقي.
- يبدو أن الدول العربية لا تنزع نحو التقارب مع الدول المتقدمة في ما يتعلق بمتوسط دخل الفرد، بدليل أن معامل متوسط دخل الفرد في عام 1960 موجب وذو دلالة إحصائية، في حين يتوقع من الناحية النظرية أن تتميز الدول ذات الدخل المنخفض بمعدلات نمو أعلى من تلك ذات الدخل المرتفع وذلك لكي يتحقق التقارب بين مستويات الدخول في المدى الزمني الطويل.
- كما يبدو أن هناك فائض في التعليم الابتدائي والثانوي في عام 1960، بدليل أن معامل هذا المؤشر لا يختلف عن الصفر، مقارنة بتأثير موجب لإجمالي العينة.
- هناك تأثير سلبي كبير نسبياً وذو معنوية إحصائية للموارد الطبيعية (كما يؤشر عليها بنصيب الصادرات الأولية في الناتج القومي) على معدل النمو طويل المدى في الدول العربية.
- يتأثر النمو طويل المدى في الدول العربية بطريقة مباشرة وذات

معنوية إحصائية بالنمو في إقتصاديات الشركاء التجاريين، مما يعني أن الدول العربية تتصف بقدر كبير من الانكشاف للصدمات الخارجية.

- كذلك فإن النمو طويل المدى في الدول العربية يتأثر بطريقة سلبية وذات معنوية إحصائية بالتذبذب في النمو الاقتصادي في العالم، مما يؤكد النتيجة السابقة لاتصاف الدول العربية بالانكشاف للصدمات الخارجية.

ثالثاً : منهجية محاسبية معدلات النمو الاقتصادي

تستند منهجية محاسبية معدلات النمو الاقتصادي على النموذج النيوكلاسيكي للنمو بطريقة مباشرة. وفي ظل هذه المنهجية، عادة ما يتم النظر إلى دالة الإنتاج في شكل كوب – دوجلاس كدالة معرفة على رصيد رأس المال العيني، K، وعنصر العمل الفعال، hL، ومؤشر مستوى التقدم التقني، A، على النحو التالي:

$$(2)\quad Y = A\,K^{\alpha}(hL)^{1-\alpha}$$

حيث h هي مؤشر لفعالية عنصر العمل، كمتوسط سنوات التعليم للقوى العاملة، أو بمعنى رأس المال البشري للعامل.

بمفاضلة المعادلة (2) فإنه يمكن مع الزمن الحصول على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي، حيث G(x) ترمز إلى معدل نمو الكمية x:

$$(3)\quad G(Y) = G(A) + \alpha G(K) + (1-\alpha)G(h) + (1-\alpha)G(L)$$

في التطبيقات العملية يتم تحديد مرونة الإنتاج بالنسبة لرصيد رأس المال α حسبما يعتقد أنه متوافق مع التجارب التطبيقية. ولما كانت دالة الإنتاج تتمتع بعوائد ثابتة للحجم يمكن كتابتها على أساس مرونة الإنتاج لرأس المال تساوي 0.35 :

$$(4)\quad y = \frac{Y}{L} = A k^{0.35}\, h^{0.65}$$

حيث y، k و h تعبر عن المقادير للعامل. وبأخذ لوغارثمات المعادلة (4) فإنه يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$(5)\quad \ln y = \ln A + 0.35 \ln k + 0.65 \ln h$$

وبمفاضلة المعادلة (5) مع الزمن يمكن الحصول على معدلات النمو على النحو التالي:

$$(6)\quad G(y) = G(A) + 0.35\,G(k) + 0.65\,G(h)$$

يلاحظ على المعادلة (6) أنه يمكن مشاهدة كل مكوناتها فيما عدا معدل نمو التراكم التقني G(A) ، الذي يمكن حسابه على أنه متبقي . ويكمن التحدي التطبيقي في تقدير معدلات نمو مدخلات الإنتاج: رأس المال للعامل ورأس المال البشري للعامل. وفيما يلي بعض الملاحظات حول تقدير معدلات نمو الإنتاج في المعادلة (6).

أ- رأس المال البشري: عادة ما يتم استخدام متوسط سنوات الدراسة للقوى العاملة كمؤشر لنوعية القوى العاملة بمعنى قياس رأس المال البشري للعامل، وهناك قواعد معلومات توفر تقديرات لهذا المؤشر إستناداً على معلومات التعدادات السكانية وبإستخدام مختلف مناهج التقدير، إلا أنها في نهاية المطاف تمكن من حساب معدل نمو مؤشر نوعية العمالة. وتعتبر قاعدة معلومات بارو و لي من أشهر هذه القواعد. فعلى سبيل المثال، توفرت في قاعدة معلومات بارو و لي

جدول (2): متوسط سنوات الدراسة للسكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق لعشرة أقطار عربية

القطر	1960	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000
الأردن	2.33	2.74	3.25	3.77	4.28	5.23	5.95	6.47	6.91
البحرين	1.04	1.58	2.78	3.23	3.62	4.06	4.94	5.50	6.11
تونس	0.61	0.94	1.48	2.27	2.94	3.34	3.94	4.53	5.02
الجزائر	0.98	1.04	1.56	2.01	2.68	3.46	4.25	4.83	5.37
السودان	0.41	0.51	0.62	0.83	1.14	1.34	1.64	1.93	2.14
سوريا	0.35	1.77	2.15	2.84	3.65	4.47	5.11	5.48	5.77
العراق	0.29	0.81	1.36	1.85	2.66	2.53	3.27	3.74	3.95
الكويت	2.89	2.88	3.13	3.37	4.53	5.43	5.75	5.96	6.22
مصر	-	-	-	1.55	2.34	3.56	4.26	4.98	5.51

المصدر: قاعدة معلومات بارو- لي (2000).

(2000) المعلومات المبينة في الجدول رقم (2) لعينة من الدول العربية .

على أساس معلومات هذا الجدول فإنه يمكن حساب المعدل السنوي لنمو رأس المال البشري لكل فترة زمنية فرعية ولاجمالي الفترة، ويورد الجدول رقم (3) نتائج مثل هذه الحسابات حيث تم تقدير معدلات النمو لاجمالي الفترة .

يتضح من نتائج الجدول أدناه أن الدول العربية التي شملتها، العينة ولكل الفترات الزمنية، قد حققت معدلات نمو موجبة،

جدول رقم (3) : المعدلات السنوية لنمو رأس المال البشري لعينة من الدول العربية (نسبة مئوية : 1960-2000)

القطر	1965-60	1970-65	1975-70	1980-75	1985-80	1990-85	1995-90	2000-95	2000-1960
الأردن	3.30	3.47	3.01	2.57	4.09	2.61	1.69	1.33	2.82
البحرين	8.72	11.96	3.05	2.31	2.32	4.00	2.17	2.13	4.07
تونس	9.03	9.50	8.93	5.31	2.58	3.36	2.83	2.08	5.16
الجزائر	1.20	8.45	5.20	5.92	5.24	4.20	2.59	2.14	4.65
السودان	4.46	3.98	6.01	6.55	3.29	4.12	3.31	2.09	4.34
سوريا	38.29	3.97	5.73	5.15	4.14	2.71	1.41	1.04	5.60
العراق	22.81	10.92	6.35	7.53	1.00-	5.27	2.72	1.10	5.70
الكويت	0.07-	1.68	1.49	6.10	3.69	1.15	0.72	0.86	2.31
مصر	-	-	-	8.59	8.75	3.66	3.17	2.04	5.02

المصدر : حسابات على أساس الجدول رقم (2).



ومرتفعة نسبياً، وذلك باستثناء حالتي الكويت، للفترة 1960-1965، والعراق، للفترة 1980-1985، حيث سجلت فيهما معدلات نمو سالبة. وبالنظر إلى معدلات النمو خلال إجمالي الفترة تحت الدراسة، فإنه يتضح أن رأس المال البشري قد تراكم بمعدلات سنوية مرتفعة نسبياً تراوحت بين 2.3 % لحالة الكويت كأدنى معدل و5.7 % لحالة العراق كأعلى معدل ، وفاقت معدلات النمو 4 في المائة لكل الدول العربية فيما عدا الأردن التي بلغ فيه معدل النمو حوالي 2.8% والكويت التي بلغ معدل النمو فيها 2.3 % .

ب- في ما يتعلق بمعدل نمو رأس المال العيني هناك قواعد معلومات توفر تقديرات لرصيد رأس المال العيني باستخدام طريقة الجرد السنوي المستديم، حيث يتم تقدير رصيد إبتدائي لرأس المال يضاف إليه الاستثمار الذي تم خلال سنة التقدير، ويطرح منه إستهلاك رأس المال الذي حدث خلال السنة. وعادة ما يتم استخدام معدل سنوي للإهلاك طبقا لمكونات رأس المال العيني، ويتراوح هذا المعدل بين 4% و 7% من رصيد رأس المال.

ج- التقدم التقني: عادة ما يتم تفسير إنخفاض قيمة المتبقي (معدل نمو التراكم التقني) على أنه يعكس تدني معدلات التقدم التقني، ويترتب مثل هذا التدني على عدد من المؤثرات، منها على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- وقع السياسات الضريبية، وما في حكمها، وما يترتب عليها من عدم كفاءة، وتشوه، نمط وهيكل الاستثمار، الأمر الذي يتسبب في تدني نوعية رصيد رأس المال وعدم كفاءة إستغلال الطاقات المصممة.
- إنحياز السياسات ضد عملية تراكم رأس المال بواسطة القطاع الخاص مما يترتب عليه عدم كفاءة، وتشوه، نمط وهيكل الاستثمار أيضاً.
- تباطؤ عملية التحول الهيكلي كما يعكسها تباطؤ إنتقال عوامل الإنتاج من القطاعات ذات الإنتاجية المتدنية إلى القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة.
- التغيرات في متوسط المستويات الصحية للسكان والتي لا تدخل في قياس نوعية القوى العاملة (مثال ذلك تفشي مرض إنعدام المناعة أو إعادة إنتشار الأمراض المعدية).
- كل ما من شأنه أن يفرض تكلفة عالية للمبادلات الاقتصادية ويحول دون تحقق التكامل الاقتصادي في القطر ودون انتقال المعلومات حول التقنيات الإنتاجية المتوفرة.
- المعدلات المرتفعة لإهلاك رأس المال العيني العام المرتبطة بسوء صيانة البنى الأساسية.
- الصدمات الخارجية ، كتدهور الأحوال المناخية التي تؤثر على إنتاجية قطاع الزراعة كانفجار النزاعات المسلحة والحروب الأهلية.
- التذبذب في الطلب الإجمالي وتأثيره في الإنتاج من خلال إستغلال الطاقات المصممة ومعدل البطالة المقنعة وذلك في المديين القصير والمتوسط.

قام مقدسي وفتاح والإمام (2003) بتحليل تجارب النمو في الدول العربية خلال الفترة 1960-1998 وذلك ضمن إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث عرف الإقليم على أنه يضم كل الدول العربية بالإضافة إلى إيران وتركيا. وفي إطار هذا التعريف تم التمييز بين أقطار الإقليم المصدرة للنفط (الجزائر والبحرين وإيران

والعراق والكويت وليبيا وعُمان وقطر والسعودية والإمارات) وبقية الأقطار. يوضح الجدول التالي سجل نمو دخل الفرد الحقيقي خلال الفترة تحت الدراسة مقارنة بأقاليم العالم المختلفة.

يلاحظ على هذا السجل ما يلي:

- أن نمط النمو في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد كان مماثلاً لنمط النمو العالمي، حيث تميزت الفترة 1961-1970 بمعدلات نمو مرتفعة، وهي الفترة الذهبية للنمو الاقتصادي المصدرة للنفط قد تميز بمعدلات نمو لدخل الفرد أعلى من تلك لدول الأقاليم المصدرة للنفط خلال الفترة 1971-1998، وذلك بعد أن كانت أدنى للفترة الأولى من التحليل.
- هناك شواهد توضح أن نمو الدول العربية قد كان متذبذبا خلال الفترة 1961-1998 وذلك حسبما يوضح الجدول رقم (5) الذي يرصد متوسط معدل نمو دخل الفرد والانحراف المعياري ومعامل

جدول رقم (4): سجل نمو دخل الفرد الحقيقي لأقاليم العالم المختلفة
(نسب مئوية)

الأقاليم	1961-1970	1971-1980	1981-1990	1991-1998
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3.9	3.0	1.3 -	1.4
شوشا" مصدرة للنفط"	5.8	0.2 -	1.6 -	1.5
شوشا" غير مصدرة للنفط"	2.9	4.2	0.5 -	1.5
شرق آسيا والباسفيك	4.3	3.6	2.6	2.0
أمريكا اللاتينية	2.7	2.3	0.5	2.0
أفريقيا جنوب الصحراء	1.8	1.6	0.2	0.3
العالم	3.1	2.5	1.0	0.6

المصدر: مقدسي وفتاح والإمام (2003).

الحديث التي سبقت الإشارة إليها، أخذت بالإنخفاض بعد ذلك. وكما يوضح الجدول أعلاه، فقد بلغ متوسط معدل النمو لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (شوشا) 3.9% سنوياً مقارنة بمعدل نمو سنوي بلغ 4.3% لإقليم شرق آسيا، كأعلى معدل للنمو السنوي، و 1.8% لإقليم أفريقيا جنوب الصحراء كأدنى معدل للنمو السنوي، و 3.1 % للعالم.

- أن سجل النمو في دول الإقليم غير التفاوت لمجموعة الدول العربية.

في إطار الدراسة ولأغراض تطبيق منهجية محاسبية معدلات النمو، فقد تم تقدير دالة إنتاج من نوع كوب – دوجلاس لعينة ضمت 92 قطرا للفترة 1960-1997، وذلك لتحديد نصيب رأس المال العيني في إجمالي الناتج. وقد تم تقدير هذه الدالة لما سمي بالمدى الزمني القصير، حيث استخدمت المعلومات التفصيلية المتاحة ودالة للمدى الطويل، حيث استخدمت المتوسطات الثلاثية المتحركة، وقد كانت نتائج التقدير كما هي موضحة في الجدول رقم (6):

جدول رقم (5) : معدل نمو دخل الفرد والانحراف المعياري لعينة من الدول العربية

القطر	الفترة الزمنية	متوسط معدل النمو	الانحراف المعياري (%)	معامل التفاوت
الأردن	1998-1976	2.07	7.97	3.9
الإمارات	1998-1974	- 2.97	8.64	2.9
تونس	1988-1962	3.11	3.82	1.2
الجزائر	1998-1961	1.14	8.79	7.7
السعودية	1998-1961	1.72	6.47	3.8
السودان	1998-1961	0.87	6.21	7.1
سوريا	1998-1961	2.88	8.52	3.0
عمان	1998-1961	7.38	17.52	2.4
الكويت	1998-1969	- 2.90	11.35	3.9
مصر	1998-1961	3.15	3.08	1.0
المغرب	1998-1967	2.25	4.61	2.1
موريتانيا	1998-1961	1.52	6.30	4.2

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (4).

جدول رقم (6) : نصيب رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي حسب الأقاليم

الإقليم	عدد الأقطار	متوسط للمدى الزمني القصير	متوسط للمدى الزمني الطويل
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	11	0.61	0.54
شرق آسيا	6	0.48	0.38
أفريقيا جنوب الصحراء	21	0.59	0.48
أمريكا اللاتينية	22	0.79	0.78
العالم	92	0.67	0.59

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (4).

يلاحظ من النتائج أعلاه ارتفاع نصيب رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بما يتم استخدامه عادة. كما يلاحظ اختلاف نصيب رأس المال في ما بين الأقاليم، مما يعني أن استخدام مقدار موحد لكل الدول ربما أدى إلى تشوه نتائج تحليل محاسبية النمو الاقتصادي.

طبقت هذه النتائج على أقطار العينة باستخدام نصيب رأس المال للمدى الزمني الطويل، ويشرح الجدول التالي خطوات تطبيق منهجية محاسبية النمو لعينة من الدول العربية للفترة 1960-1997، حيث تم استخدام نصيب لرأس المال يبلغ 0.54.

يلاحظ من النتائج المبينة في الجدول رقم (7)، أنه فيما عدا تونس ومصر والمغرب

جدول رقم (7) : خطوات تطبيق منهجية محاسبية النمو لعينة من الدول العربية

القطر	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو رأس المال العيني	معدل نمو قوة العمل	مساهمة رأس المال في النمو	مساهمة العمل في النمو	الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج
الأردن	0.052	0.215	0.028 -	0.116	0.013 -	0.015 -
تونس	0.051	0.052	0.026	0.028	0.012	0.010
الجزائر	0.031	0.063	0.013	0.034	0.006	0.009 -
السودان	0.030	0.051	0.030	0.028	0.014	0.012 -
العراق	0.023	0.037	0.044	0.020	0.020	0.018 -
الكويت	0.022	0.028 -	0.122	0.015 -	0.056	0.018 -
ليبيا	0.058	0.306	0.024 -	0.165	0.011 -	0.096 -
مصر	0.057	0.065	0.024	0.035	0.011	0.011
المغرب	0.049	0.046	0.028	0.025	0.013	0.011

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (4).

(التي بلغ معدل نمو التراكم التقني فيها (1%) و(1.1%) و(1.1%) على الترتيب) فقد كانت مساهمة التقدم التقني سالبة في كل الأقطار العربية. وتعني هذه النتيجة أن النمو المشاهد في معظم الدول العربية قد اعتمد على تراكم عوامل الإنتاج أكثر من اعتماده على التقدم التقني، مما يعني بدوره أن البيئة الاقتصادية في معظم الدول العربية قد احتوت على قدر كبير من المعوقات والتشوهات، كتلك التي تم رصدها في معرض تفصيل العوامل المفسرة لانخفاض معدل التقدم التقني، سواء تعلق أمرها بجانب السياسات المعوقه للمبادلات الاقتصادية أو الهياكل الإنتاجية .

رابعاً: منهجية التحول الهيكلي

على الرغم من هيمنة النموذج النيوكلاسيكي للنمو على الأدبيات النظرية والتطبيقية، إلا أن أحد أهم منهجيات تقييم الأداء التنموي في المدى الطويل قد ارتكزت على ما يعرف بنموذج الاقتصاديات الثنائية الذي طوره لويس (1954). يشتمل النموذج على قطاعين للإنتاج : قطاع حديث يتوفر على دالة للإنتاج كما في النموذج النيوكلاسيكي وقطاع تقليدي يعتمد الانتاج فيه على عنصر العمل وعنصر الموارد الطبيعية ، غالباً في شكل الأرض القابلة للزراعة، وحيث يتصف بوجود وفرة في عنصر العمل تجعل الإنتاجية الحدية لهذا العنصر تقارب الصفر. ويعتمد النمو في مثل هذا النموذج على انتقال العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث، حتى يبلغ الاقتصاد مرحلة التحول الهيكلي يتبع بعد ذلك مسار النموذج النيوكلاسيكي .

من الناحية التطبيقية تعتبر مساهمات شينري وسيركوين من الأعمال الرائدة في تأسيس منهجية التحول الهيكلي للاقتصاديات، وهي منهجية تطبيقية تعتمد على تقدير دوال لمتغيرات التحول الهيكلي (كمتغيرات معتمدة) على متوسط الدخل الحقيقي للفرد (كمتغير

مفسر يعكس المرحلة التنموية للقطر) وحجم القطر (كما يقيسه حجم السكان) والزمن (ليعكس اتجاه التحول) وذلك على النحو التالي:

$$x = \alpha + \beta_1 \ln y + \beta_2 (\ln y)^2 + \gamma_1 \ln N + \gamma_2 (\ln N)^2 + \sum \gamma_i T_i \quad (7)$$

حيث:

- x : هي متغير التحول الهيكلي (مثال ذلك نصيب القطاعات الإنتاجية، كل على حدة، في الناتج المحلي الإجمالي).
- y : متوسط الدخل الحقيقي للفرد.
- N : عدد السكان.
- T : عامل دمية للزمن حسب فترات زمنية مختارة.

أفضى تطبيق هذه المنهجية إلى عدد من النتائج حول التحول الهيكلي يمكن رصد أهمها في ما يلي: (حيث تم قياس متوسط دخل الفرد الحقيقي بأسعار 1980):

(أ) الهيكل الإنتاجي: يتوقع إنخفاض نصيب قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 39.4% عندما يبلغ الدخل للفرد 300 دولار إلى حوالي 9.7% عندما يكون متوسط دخل الفرد 4 آلاف دولار.

- يتوقع زيادة نصيب قطاع الصناعة التحويلية من 12.1% من الناتج المحلي الاجمالي (عندما يكون الدخل الحقيقي للفرد 300 دولار) إلى 23.6% (عندما يصل الدخل الحقيقي للفرد 4 آلاف دولار).
- يتوقع زيادة نصيب قطاع الخدمات من 32.4% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 44.7%.

(ب) عملية التصنيع: لأغراض إستكشاف عملية التحول في الهيكل الصناعي فقد تم تقسيم الصناعات التحويلية إلى ثلاثة أقسام، وذلك حسب مساهمة هذه الصناعات في إحداث التحول الهيكلي. الصناعات البدائية (كصناعات الغذاء والغزل والنسيج والكساء) وهي: صناعات تتصف بتقنيات إنتاج غير معقدة وبمرونة دخل للطلب عليها متدنية، وصناعات وسيطة (كالصناعات الكيماوية والتعدينية). وصناعات متطورة (كصناعة الآلات والمعدات والورق والمنتجات المعدنية).

- يتوقع زيادة نصيب الصناعات البدائية في الناتج المحلي الإجمالي من 6.8% عندما يكون متوسط دخل الفرد 300 دولار إلى 7.8% عندما يكون دخل الفرد 4 آلاف دولار، كما يتوقع إنخفاض نصيبها النسبي في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية.
- يتوقع تضاعف نصيب قطاع الصناعات الوسيطة من الناتج المحلي الإجمالي من 3 % إلى 6.5%.
- يتوقع زيادة نصيب الصناعات المتطورة من 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 10.2% عندما يصل دخل الفرد 4 آلاف دولار.

(جـ) هيكل الصادرات السلعية: خلال عملية التحول الهيكلي يتوقع زيادة نصيب الصادرات نسبة للناتج المحلي

الإجمالي من 15.2% إلى 21.2% وانخفاض نصيب صادرات السلع الأولية من الناتج المحلي الإجمالي من 13.9% إلى 11.8% وزيادة نصيب صادرات السلع المصنعة من الناتج المحلي الإجمالي من 1.3% إلى 9.4%.

(د) خلال عملية التحول الهيكلي يتوقع إنخفاض نصيب صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات من 91.5% إلى حوالي 55.7%، بينما يتوقع زيادة نصيب صادرات السلع المصنعة من إجمالي الصادرات من 8.5% إلى 43.3%.

وقد أيدت دراسة حديثة إستندت على عينة من 85 قطراً توفرت لها المعلومات خلال الفترة (1960-1998) نتائج التحولات الهيكلية للقطاعات الإنتاجية، حيث استخدم متوسط الدخل الحقيقي للفرد بالمكافئ الشرائي للدولار في عام 1985، وقد كانت النتائج على نحو ما هو موضح في الجدول رقم (8).

تؤيد هذه النتائج عدد من الحقائق النمطية التي تمت مشاهدتها على مدى زمني طويل لعملية التنمية. ويمكن تلخيص هذه الحقائق النمطية في ما يلي[8]:

- نصيب قطاع الزراعة: يتضح من نتائج الجدول أن نصيب قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى أدنى مستوى لـه عند دخل للفرد يبلغ حوالي 7430 دولار أمريكي بالمكافئ الشرائي لعام 1985.
- نصيب قطاع الصناعة: يتضح من نتائج الجدول أن نصيب قطاع الصناعة يصل إلى أعلى مستوى له عند دخل للفرد يبلغ 13840 دولار أمريكي بالمكافئ الشرائي للعام 1985.
- نصيب قطاع الخدمات: يتضح من نتائج الجدول أن نصيب قطاع الخدمات يصل إلى أعلى مستوى له عند دخل للفرد يبلغ 1576 دولار أمريكي بالمكافئ الشرائي لعام 1985.

جدول رقم (8): التحول الهيكلي في عينة من الدول النامية

المتغير المفسر	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع الصناعة
لوغاريثم دخل الفرد في السنة الابتدائية	-65.67 (8.36)	50.25 (6.30)	15.62 (2.06)	12.44 (1.90)
تربيع لوغاريثم دخل الفرد في السنة الابتدائية	3.70 (7.16)	-2.64 (5.05)	-1.06 (2.14)	-0.46 (1.09)
لوغاريثم عدد السكان في السنة الابتدائية	-2.93 (0.31)	10.04 (1.06)	-7.11 (0.79)	-3.81 (0.49)
تربيع لوغاريثم عدد السكان في السنة الابتدائية	0.07 (0.23)	-0.16 (0.54)	0.09 (0.32)	0.36 (1.50)
الإتجاه الزمني	-0.84 (2.36)	-0.73 (2.02)	1.57 (4.58)	0.85 (3.03)
ثابت التقدير	335.88 (3.95)	-317.85 (3.69)	81.97 (1.00)	-48.36 (1.19)
معامل التحديد (%)	51.6	32.0	21.7	25.9
عدد المشاهدات	490	490	490	383
عدد الأقطار	85	85	85	69

- **نصيب قطاع الصناعة التحويلية:** ينزع نصيب قطاع الصناعة التحويلية نحو الارتفاع كلما تطور القطر في مراحل التنمية إلا أنه لا يحقق قيما عظمى، وذلك نسبة لعدم مغزوية معامل لوغاريتم دخل الفرد.

يمكن استخدام هذه النتائج لاستكشاف ما تحقق من تحول هيكلي في الدول العربية خلال الفترة 1960-1998 بمقارنة دخل الفرد بالمكافئ الشرائي لعام 1985 بدخل الفرد الذي يحدد نقاط الحدود القصوى للقطاعات المختلفة.

- **قطاع الزراعة في الدول العربية:** شهدت معظم الدول العربية إتجاهاً تراجعياً في نصيب قطاع الزراعة مع الزمن : فالجزائر (انخفض فيها نصيب قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 14.8% عام 1965 إلى حوالي 10.3% عام 1998)، وكذلك الحال بالنسبة إلى مصر (من 28.6% إلى 17.7%)، والأردن (من 15.4% إلى 3%)، والمغرب (من 23.4% إلى 16.6%)، والسعودية (من 8.2% إلى 7%)، وسوريا (من 29.2% إلى 29.1%) وتونس (من 20.8% إلي 12.5%) لنفس الفترة واليمن (من 30% عام 1990 إلى 17.6% عام 1998) وموريتانيا (من 32.2% إلى 24.8%) والسودان (من 46 % إلى 39.3%) والصومال (من 70.5% إلى 65% عام 1995).

- **قطاع الصناعة في الدول العربية:** فشلت معظم الدول العربية في تحقيق التحول الهيكلي في قطاع الصناعة. ما تبقى من الدول العربية يشمل الدول المصدرة للبترول ومن بين هذه زاد دخل الفرد عن القيمة المحددة للنصيب الأقصى لقطاع الصناعة في كل من الإمارات (بدخل للفرد بلغ 20530 دولار أمريكي لعام 1988 وقطر (16570 دولار أمريكي في 1989) والكويت (18780 في عام 2000).

- **قطاع الخدمات في الدول العربية:** توضح المعلومات أن معظم الدول العربية قد تمكنت من تحقيق التحول الهيكلي في هذا القطاع وذلك فيما عدا جزر القمر (بدخل للفرد بلغ 427 دولار أمريكي في عام 1998) وجيبوتي (1203 دولار أمريكي عام 1987) وموريتانيا (935 دولار أمريكي)، والسودان (908 دولار أمريكي) واليمن (719 دولار أمريكي).

يتضح من نتائج تطبيق منهجية التحول الهيكلي في حالة الدول العربية أن معظم هذه الدول قد أخفقت في إحداث تنمية حقيقية بمعنى بلوغ متوسط دخل للفرد يكون معه نصيب قطاع الصناعة قد بلغ أعلى قيمة له.

خامساً : السياسات الاقتصادية والأداء التنموي

في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، التي تعرف ببرامج التكيف الهيكلي، والتي بدىء في تنفيذها في الدول النامية منذ عام 1980، بواسطة البنك الدولي والتعاون مع صندوق النقد الدولي ، تم التبشير بالمقترح القائل بأن من شأن إتباع سياسات إقتصادية تجميعية الارتقاء بمعدلات الأداء التنموي. استند مثل هذا التبشير بأهمية السياسات للأداء التنموي على نتائج تطبيقية لتقدير دوال للنمو تعتمد

على مؤشرات للسياسات، وتعتبر دراسة إيسترلي (2003) من أهم هذه الدراسات[9].

اشتملت متغيرات السياسات التي تم استخدامها على معدل التضخم، والفائض في الموازنة العامة، والمغالاة في سعر الصرف الحقيقي، وعلاوة سعر صرف السوق السوداء، والعمق النقدي، والانفتاح الاقتصادي. وكما درجت العادة، فقد تم تقدير معادلة النمو للفترة 1960-1999 مقسمة إلى فترات فرعية طول الواحدة خمس سنوات، بحيث إستخدمت متوسطات المتغيرات المعنية لكل فترة فرعية. ويوضح الجدول رقم (9) نتائج تقدير دالة النمو، حيث المتغير التابع هو معدل نمو دخل الفرد، وحيث الأرقام بين الأقواس هي القيمة المطلقة لإحصائية – ت. وبالإضافة إلى معامل التقدير يرصد الجدول متوسط متغيرات السياسات لعينة الدول والانحراف المعياري وأدنى وأعلى قيم للمتغيرات. وباستخدام معاملات التقدير والانحراف المعياري يرصد الجدول مساهمة التحسن في كل من متغيرات السياسات بمقدار الانحراف المعياري لكل منها في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

يتضح من الجدول أن أربعة من متغيرات السياسات تحظى بمعنوية إحصائية على مستوى 5% في تأثيرها على معدل نمو دخل الفرد :معدل التضخم ، والمغالاة في سعر الصرف، وعلاوة سعر الصرف في السوق السوداء، حيث لارتفاع كل منها تأثير سالب على معدل النمو ؛ والفائض في الموازنة العامة الذي تؤثر الزيادة فيه تأثيراً موجباً على معدل النمو . هذا وكان مؤشر الانفتاح الاقتصادي معنوياً على مستوى 10% وبتأثير موجب، إلا أن مؤشر العمق النقدي لم يحظ بمعنوية إحصائية .

تتوافق هذه النتائج مع تلك التي قررتها الأدبيات في السابق، والتي استخدمت للتبشير بما سيجلبه اتباع سياسات الإصلاح

جدول رقم (9): السياسات الاقتصادية والنمو في الدول النامية

المتغيرات المفسرة	معامل التقدير (قيمة ت الإحصائية)	مساهمة التحسن بانحراف معياري في المؤشر
(لوغاريثم (1+ معدل التضخم	-0.018 (2.6)**	0.006
الفائض في الموازنة العامة/للناتج	0.092 (2.8)**	0.005
عرض النقود للناتج	0.010 (1.4)	0.003
لوغاريثم مؤشر المغالاة في سعر الصرف	-0.014 (3.0)**	0.005
(لوغاريثم (1+ علاوة سعر صرف السوق الأسود	-0.012 (2.3)**	0.007
الواردات +الصادرات) / للناتج	0.010 (1.9)***	0.005
ثابت التقدير	0.016 (3.6)***	-
عدد المشاهدات	422	-
معامل التحديد	0.18	-
إجمالي المساهمة في زيادة معدل النمو	-	0.031

المصدر : إيسترلي (2003، جدول رقم 4) ؛ ** معنوية إحصائياً على مستوى 5 %؛ *** معنوية إحصائياً على مستوى 10%.

الاقتصادي من منافع في الأداء التنموي. وباستخدام معاملات التقدير، يوضح الجدول طريقة حساب مثل هذه المنافع بافتراض أنه قد تم اتباع حزمة من السياسات أفضت إلى تحسن كل مؤشر للسياسات بمقدار انحراف معياري. في ظل مثل هذا الافتراض يوضح الجدول أن من شأن حزمة السياسات هذه أن تؤدي إلى زيادة في معدل النمو بحوالي 3.1 نقطة مئوية. وبالطبع، فإن هذه الزيادة تمثل إغراءاً كبيراً لصانعي السياسات لاتباع الحزمة التي استندت عليها الحسابات والتي تتمثل في:

- خفض لوغاريثم معدل التضخم بحوالي 0.32.
- زيادة الفائض في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 5 %.
- زيادة نسبة عرض النقود للناتج المحلي الإجمالي بحوالي 25 %.
- خفض لوغاريثم المغالاة في سعر الصرف بحوالي 0.39.
- خفض لوغاريثم علاوة سعر الصرف في السوق الأسود بحوالي 0.55 .
- زيادة نسبة التجارة في الناتج بحوالي 45%.

وتعني هذه الحزمة أن التغيرات المطلوبة في مؤشرات السياسات، بمقدار الانحراف المعياري لكل منها، للحصول على زيادة في معدل النمو بحوالي 3.1 % هي تغيرات كبيرة للغاية. ويكمن السبب في ارتفاع الانحراف المعياري لمؤشرات السياسات في وجود حالات قطرية ممعنة في سوء مؤشرات السياسات، بمعنى أن قيم المؤشرات تنزع نحو القيم القصوى. ويوضح تحليل توزيع مؤشرات السياسات في العينة إتسام التوزيع بالالتواء نحو القيم الدنيا في حالات التضخم، والتجارة الخارجية والعمق النقدي ونحو القيم العليا في حالة الموازنة العامة. هذا وقد إتسم توزيع مؤشر المغالاة بالاستواء كما في حالة التوزيع الطبيعي.

على أساس هذه الملاحظة حول توزيع مؤشرات السياسات، قام إيسترلي (2003) باستبعاد المشاهدات التي تمثل قيماً قصوى، حيث تم تحديد القيم المقبولة، إستناداً على قراءة الأدبيات واستقراءاً للمعلومات المتاحة، على النحو التالي:

- معدلات للتضخم ولعلاوة سعر صرف السوق السوداء تساوي أو تقل عن 35%.
- مغالاة في سعر الصرف تساوي أو تقل عن 68 %.
- فائض في الموازنة العامة يتراوح بين 2 و 12% من الناتج المحلي الإجمالي.
- عرض للنقود يساوي أو يقل عن 100% من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة للصادرات زائداً الواردات تساوي أو تقل عن 120% من الناتج المحلي الإجمالي.

باستبعاد المشاهدات التي تعتبر غير مقبولة، فقد تم إعادة تقدير معادلة النمو، وقد كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (10).

كما يتضح من هذا الجدول، فإن كل مؤشرات السياسات تفقد معنويتها الإحصائية كما يتدنى معامل التحديد بطريقة ملحوظة. وتعني هذه النتائج أن الشواهد التطبيقية المؤيدة لوجود علاقة سببية بين السياسات الاقتصادية ومعدل نمو دخل الفرد تعتمد على وجود مشاهدات حول القيم القصوى لمؤشرات السياسات، مما يعني بدوره أن الأقطار التي لا

جدول رقم (10): السياسات الاقتصادية والنمو في الدول النامية: مقارنة العينة الصافية

المتغيرات المفسرة	معامل التقدير (إجمالي العينة)	إحصائية ت	معامل التقدير (العينة الصافية)	إحصائية ت
لوغاريثم (1+ معدل التضخم)	-0.018	2.6	-0.064	1.2
الفائض في الموازنة العامة/للناتج	0.092	2.8	0.018	0.2
عرض النقود للناتج	0.010	1.4	-0.004	0.3
لوغاريثم مؤشر المغالاة في سعر الصرف	-0.014	3.0	0.001	0.1
لوغاريثم (1+ علاوة سعر صرف السوق الأسود)	-0.012	2.3	0.010	1.1
(الواردات +الصادرات) / للناتج	0.010	1.9	-0.038	1.0
ثابت التقدير	0.016	3.6	0.027	2.5
عدد المشاهدات	422	-	193	-
معامل التحديد	0.18	-	0.03	-

المصدر: إيسترلي (2003: جدول رقم 6)

تعاني من تشوهات قصوى في مؤشرات السياسات لا ينبغي لها أن تتوقع تحسناً في أدائها الاقتصادي نتيجة لتحسن إدارتها الاقتصادية.

في دراسة حديثة (علي (2004))، تم استكشاف أثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات الأداء التنموي في الدول العربية، حيث تم تقدير دالة للنمو تشتمل على مؤشرات السياسات كمتغيرات مفسرة. ولاحظت الورقة إتفاق معظم الأدبيات الحديثة حول النمو في الدول العربية على أن من أهم خصائص النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة منذ 1960 وحتى نهاية التسعينات هو الدرجة العالية من عدم استقرار النمو (بمعنى تذبذبه) وحالة الانتقال من معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال الفترة 1960-1984 إلى معدلات نمو منخفضة نسبياً خلال الفترة 1985 وحتى نهاية التسعينات. يلخص الجدول رقم (11) النتائج التي توصل إليها البدوي (2002) في هذا الصدد لمجموعات الدول العربية حسب خصائصها الإنتاجية، حيث توضح الأرقام بين الأقواس معامل التباين، بمعنى الانحراف المعياري كنسبة من القيمة المطلقة لمتوسط النمو، الذي يقيس تذبذب النمو[10].

يتضح من الجدول أن معدل النمو الاقتصادي قد انخفض لكل المجموعات الفرعية للدول العربية، (باستثناء مجموعة الاقتصاديات النفطية) مما كان عليه خلال الفترة 1960-1984، الأمر الذي انعكس على انخفاض متوسط معدل النمو الاقتصادي للدول العربية مجتمعة من حوالي 2 % سنوياً خلال الفترة الأولى إلى حوالي 0.5 % سنوياً خلال الفترة الثانية. ويلاحظ أن الانخفاض كان في معدل النمو لكل من الاقتصاديات النفطية المختلطة (التي تمثلها الجزائر) وإقتصاديات السلع الأولية، بحيث أصبح معدل النمو في الفترة الثانية سالباً.

جدول رقم (11) الأداء التنموي في مجموعات الدول العربية: متوسط معدل نمو دخل الفرد الحقيقي
(نسب مئوية)

مجموعة الدول العربية	عدد الدول	1960 - 1984	1985 - 1998
اقتصاديات نفطية مختلطة	1	2.5 (4.3)	-1.2 (2.3)
اقتصاديات نفطية	5	0.0 (2.0)	0.3 (8.9)
اقتصاديات متنوعة	6	4.3 (1.4)	1.7 (3.4)
اقتصاديات سلع أولية	4	1.0 (3.8)	-0.5 (5.9)
الدول العربية	16	2.0 (2.1)	0.5 (5.6)

المصدر: البدوي (2002: 6 جدول رقم 1). ملحوظة: الأرقام بين الأقواس هي معامل التباين (= الانحراف المعياري ÷ القيمة المطلقة للمتوسط).

من جانب آخر، يوضح الجدول أنه باستثناء حالة الاقتصاديات النفطية المختلطة، فقد ارتفعت حالة عدم إستقرار معدلات النمو لكل مجموعات الدول العربية، كما يعبر عنها معامل التباين. وقد انعكس عدم استقرار النمو في مختلف المجموعات على حالة الدول العربية، مجتمعة حيث ارتفع معامل التباين من 2.1 خلال الفترة 1960-1984 إلى حوالي 5.6 خلال الفترة 1985-1998، مما يعني أن عدم إستقرار النمو قد تفاقم بحوالي الضعفين ونصف.

ولعلنا لسنا بحاجة إلى ملاحظة أن الصورة التي تعكسها هذه النتائج حول الحالة العربية تتسق مع ما تمت مشاهدته بواسطة بريتشت (2000) وايسترلي (2000) حول النمو في الدول النامية عموماً. ومع ملاحظة أن عدداً كبيراً من الدول العربية في كل المجموعات (فيما عدا مجموعة الاقتصاديات النفطية) قد طبقت برامجاً للإصلاحات الاقتصادية فإنه يمكن اعتبار أن الفترة الثانية تمثل فترة تحسن السياسات الاقتصادية التجميعية[11]. وللتأكد من تحسن السياسات في الدول العربية، فقد تم تقدير دوال للاتجاه لمؤشرات السياسات التجميعية لعينة من الدول العربية التي توفرت لها المعلومات في قاعدة بيانات البنك الدولي. ويرصد الجدول التالي نتائج تقدير هذه الدوال على شكل معاملات متغير الزمن، حيث تم توضيح مستوى المعنوية الاحصائية.

يتضح من الجدول (12) أن كل مؤشرات السياسات إما أنها قد تحسنت بطريقة معنوية إحصائيا أو أنها لم تتدهور في عدد كبير من الدول العربية. وتتمثل الاستثناءات لمثل هذه الاتجاهات الزمنية لتحسن مؤشرات السياسات التجميعية في الحالات التالية: تونس، حيث سجلت العلاوة لسعر صرف السوق السوداء إرتفاعاً معنوياً إحصائياً؛ وسجل معدل التضخم في السودان إرتفاعاً معنوياً، وسجل كل من عرض النقود ومؤشر الانفتاح الاقتصادي إنخفاضاً معنوياً؛ وسجل معدل المغالاة في سعر الصرف في سوريا ارتفاعاً معنوياً؛ كما سجل عرض النقود في اليمن إنخفاضاً معنوياً.

إستناداً إلى هذه الاتجاهات الزمنية لمؤشرات السياسات، فإنه يمكن اعتبار نتائج البدوي (2002) دلائل غير مباشرة على أن السياسات الاقتصادية التجميعية لم يكن لها

جدول رقم (12) : الاتجاه الزمني لمؤشرات السياسات التجميعية في عينة من الدول العربية :
(معاملات متغير الزمن)

القطر	معدل التضخم	العجز في الموازنة العامة	عرض النقود	المغالاة في سعر الصرف	علاوة سعر الصرف	التجارة الخارجية
الأردن	-0.0033 *	0.0030**	0.0293*	-0.0175*	0.0002	-0.0003
تونس	-0.0037*	-0.0001	0.0117*	-	0.0041*	0.0157*
الجزائر	0.2200	0.0049*	-0.0106**	-0.0368*	0.0141	-0.0110**
مصر	-0.0006	0.0097	0.0273*	-0.0132**	-0.0075	-0.0063
السودان	0.0174*	0.0016	-0.0272*	-0.0175***	-0.0038*	-0.0113***
سوريا	-0.0024	0.0032**	0.0148*	0.0172*	0.0048	-
المغرب	-0.0027*	0.0032*	0.0298*	-0.0193*	-0.0007	0.0103*
موريتانيا	-	0.0091*	0.0036	-	0.0010	-0.0045
اليمن	-0.0317	0.0105***	-0.0606*	-	-	0.0170

* معنوي إحصائياً عند مستوي المعنوية 1% ؛ ** معنوي إحصائياً عند مستوي المعنوية 5% ؛ *** معنوي إحصائياً عند مستوي المعنوية 10%

وقع إيجابي على معدل النمو الاقتصادي طويل المدى في الدول العربية .

ولتوفير شواهد مباشرة، فقد تم تقدير دالة النمو للدول العربية للفترة 1960-2000، حيث قسمت الفترة لفترات فرعية طول الواحدة منها خمس سنوات واستخدمت متوسطات المتغيرات لكل فترة فرعية، وقد ضمت عينة الدول العربية كلاً من الأردن وتونس والجزائر ومصر والسودان وسوريا والمغرب وموريتانيا، وهي عينة الدول التي تعتبر مؤهلة لتأثير السياسات على معدلات أدائها الاقتصادي. وتضم كل الدول العربية التي طبقت برامج للإصلاح الاقتصادي باستثناء اليمن التي لا تتوفر لها معلومات . وقد حسبت معدلات نمو الدخل الحقيقي للفرد من قاعد معلومات الشبكة الدولية للتنمية على أساس المكافئ الشرائي للدولار في عام 1985، بينما حسبت متوسطات المتغيرات المفسرة من قاعدة معلومات البنك الدولي. ويورد الجدول رقم (13) الإحصاءات الوصفية لهذه المتغيرات.

في تقدير دالة النمو للدول العربية، وبالإضافة إلى مؤشرات السياسات التقليدية الواردة في الجدول رقم (13) في ما عدا مؤشر المغالاة في سعر الصرف، تم إدخال متوسط معدل الاستثمار (بمعنى الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ومعدل النمو في السنة الأولى لكل فترة خمسية كمتغيرات مفسرة [12]. ويورد العمود الأول في الجدول رقم (14) تقديراتنا المقابلة لتقديرات ايسترلي الموضحة في الجدول رقم (10) .

ويلاحظ من نتائج العينة العربية أنها قد جاءت مغايرة لنتائج العينة الإجمالية لايسترلي، وذلك في ما عدا تلك النتيجة المتعلقة بالتأثير السلبي لهامش سعر الصرف في السوق السوداء على معدل النمو طويل المدى، الذي كان معنوياً في الحالتين [13]. وقد وجد أن كلاً من معدل التضخم والفائض في الموازنة العامة لا يؤثر في

جدول رقم (13): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات السياسات التجميعية والنمو في الدول العربية

متغير السياسات	المتوسط	الوسيط	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
معدل التضخم	12.65	8.15	104.63	0.52	16.91
عرض النقود للناتج	46.04	41.77	116.51	5.64	23.65
مؤشر الانفتاح التجاري	65.22	57.03	135.71	15.75	30.55
الفائض في الموازنة العامة للناتج	5.10-	4.70-	3.85	17.21-	4.48
هامش سعر صرف السوق الأسود	40.28	16.54	365.25	6.67-	68.36
مؤشر المغالاة في سعر الصرف	120.66	119.59	255.52	24.41	54.93
معدل النمو	2.27	1.84	10.44	3.92-	2.72

المصدر: حساباتنا من قواعد المعلومات.

جدول رقم (14): السياسات التجميعية والنمو الاقتصادي في الدول العربية: صيغة إيسترلي
(المتغير المعتمد (التابع) متوسط معدل نمو دخل الفرد لفترات خمسية)

المتغيرات المفسرة	1	2	3	4	5	6
معدل الاستثمار	0.2496*	0.2071 (2.71)**	0.1878 (1.92)***	0.2735 (3.14)*	0.1999 (3.93)*	0.1476 (2.05)***
معدل النمو في بداية الفترة الفرعية	0.3105	0.2197 (1.31)	0.1332 (0.70)	0.0982 (0.62)	0.3474 (2.50)**	0.5330 (3.43)*
لوغاريثم (100+معدل التضخم)	9.7578*	-	7.2102 (1.13)	12.0641 (1.67)	5.1585 (0.88)	8.1357 (1.07)
عرض النقود للناتج	0.0723-*	0.0541- (3.24)*	-	0.0660- (3.30)*	0.0820- (4.59)*	0.0732- (3.60)*
مؤشر الانفتاح التجاري	0.0376-***	0.0375- (2.05)**	0.0325- (1.47)	-	0.0283- (1.99)***	0.0499- (2.52)*
الفائض في الموازنة العامة للناتج	0.1498	0.1478 (1.80)***	0.2226 (1.91)***	0.1316 (1.29)	-	0.0549 (0.55)
لوغاريثم (100+هامش السوق الأسود)	3.0546-**	3.2537- (2.77)*	3.3153- (2.00)***	3.5861- (2.48)**	2.5501- (2.44)**	-
ثابت التقدير	29.2382-	17.9230 (3.43)**	17.5886- (0.59)	40.29- (1.16)	9.6739- (0.34)	34.5927- (0.96)
عدد المشاهدات	32	36	35	32	41	33
معامل التحديد	0.58	0.49	0.33	0.51	0.53	0.46

ملاحظات: (1) * معنوي عند 1%؛ ** معنوي عند 5%؛ *** معنوي عند 10%.

معدل النمو بطريقة معنوية في الدول العربية خلافاً لتأثيرهما المعنوي في عينة إيسترلي. من جانب آخر، فقد وجد أن كلاً من مؤشر العمق النقدي ومؤشر الانفتاح التجاري يؤثر بطريقة سالبة ومعنوية إحصائياً على معدل النمو في الدول العربية، فيما توضح عينة إيسترلي أن العمق النقدي يؤثر على معدل النمو بطريقة موجبة، إلا أنها غير معنوية إحصائياً، وأن مؤشر الانفتاح الاقتصادي يؤثر بطريقة موجبة ومعنوية إحصائياً.

ولاختبار إستقرار هذه النتيجة الاجمالية، فقد تم إستبعاد أحد المتغيرات

المفسرة وإعادة تقدير العلاقة بين متغيرات السياسات المتبقية ومعدل النمو، وقد كانت النتائج على النحو الذي توضحه الأعمدة 2-6 في الجدول رقم (14).

ويتضح من هذا الجدول أنه باستثناء تغيرات طفيفة في مستوى معنوية بعض مؤشرات السياسات (التأثير المعنوي الإيجابي للفائض في الموازنة العامة للعمودين (2) و (3)، أي حالتي إستبعاد معدل التضخم ومؤشر العمق النقدي؛ وفقد مؤشر التضخم لمعنويته في كل الحالات)، تبقى المحصلة النهائية للنتيجة المستندة على التقديرات الواردة في العمود الأول كما هي، بمعنى إختلاف إتجاه التغير في مؤشرات السياسات عن تلك التي ترصدها الأدبيات التطبيقية قبل استبعاد القيم القصوى وكذلك عن التوقعات النظرية.

وتعني هذه النتائج أن السياسات الاقتصادية التجميعية التي دأبت الدول العربية على تطبيقها منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي لم تلعب دوراً يعتد به في حفز أداء تنموي يشار إليه بالبنان خلال الفترة تحت الدراسة. وبالإضافة إلى نتائج إيسترلي التي أوضحت أن السياسات الاقتصادية التجميعية لا تلعب دوراً مهماً في تفسير الأداء التنموي طويل المدى إذا لم تكن الأقطار تتميز بتشوهات كبيرة في مؤشرات سياساتها، فإن نتائج عينة الدول العربية تلفت الانتباه إلى توخي الحذر في ما يتعلق بالآثار السلبية التي ترتبت على محاولة التأثير على أدائها التنموي من خلال إدمان وصفات السياسات التقليدية.

سادساً: خاتمة

على الرغم من تطور اتفاق عام في أوساط المهتمين بقضايا تنمية الدول النامية على أن عملية التنمية لا تعني فقط الجانب المادي لرفاه الإنسان، كما يعبر عنه متوسط الدخل الحقيقي للفرد، إلا أن معظم الأدبيات المتخصصة في مجال تحليل الأداء التنموي عادة ما تستخدم هذا المعيار. ولعله ليس هناك من غرابة في هذا الشأن، ليس فقط من الجوانب النظرية نسبة لسهولة صياغة نماذج النمو على أساس متوسط دخل الفرد، وإنما أيضاً من الناحية التطبيقية، حيث تزخر الأدبيات بالنتائج التي توضح العلاقات الارتباطية القوية بين متوسط دخل الفرد ومختلف مؤشرات الرفاه الإنساني من تعليم وصحة وتغذية وحرية ومؤسسات. ولا تعني هذه الملاحظة عدم جدوى الانشغال بالجوانب غير المادية لتحليل الأداء التنموي وإنما تشير إلى أن النتائج التي يمكن الحصول عليها ربما اعتمدت على مستوى التجميع المستخدم في التحليل.

وقد أوضحت هذه الورقة أن المنهجية المهيمنة في تحليل الأداء التنموي تستخدم مستوى عالياً من التجميع يصبح معه القطر كوحدة للمشاهدة، مما يعني أنه يمكن استخدام الدخل الحقيقي للفرد كمعيار للحكم على الأداء التنموي. وعلى أساس من هذا الفهم، فقد أوضحت الورقة أنه يمكن تحليل الأداء التنموي طويل المدى من خلال منهجيات متسقة مع نماذج النمو المختلفة التي تحفل بها الأدبيات المتخصصة، والتي تشتمل أهمها على ما يلي:

(1) منهجية تقدير دوال النمو، التي على الرغم من التحفظات حول نجاعتها فإنها يمكن أن تساعد في فهم العوامل المؤثرة في أداء مختلف الأقطار، كما يمكن استخدامها للمقارنة فيما بين الأقطار.

(2) منهجية محاسبية معدلات النمو، التي

على الرغم من إفتراضاتها النمطية، فإنها يمكن أن تساعد في فهم حجم تأثير مختلف الموارد الإنتاجية والتطورات التقنية في الأداء التنموي للأقطار كل على حدة.

(3) منهجية التحول الهيكلي، التي على الرغم من مستويات تجميعها العالية، فإنها يمكن أن تساعد في فهم المرحلة التنموية التي بلغها القطر المعني واتجاهات التطورات الزمنية لمختلف الهياكل الإنتاجية، مما يساعد في بلورة استراتيجيات تنموية طويلة المدى يمكن معها إحداث طفرات تنموية يعتد بها.

(4) منهجية استكشاف دور السياسات الاقتصادية التجميعية في الأداء التنموي، التي على الرغم من التحفظات حول نجاعتها، فإنها يمكن أن تساعد في استجلاء دور السياسات الاقتصادية التجميعية في الأداء التنموي، ومن ثم ترشيد عملية صياغة السياسات الملائمة لكل قطر.

وعلى الرغم من الطبيعة الفنية لمثل هذه المناهج، إلا أن استخداماتها قد أصبحت تشكل مكوناً مهماً في مجال تحليل الأداء التنموي بواسطة مختلف الجهات المهتمة بقضايا التنمية في الدول النامية، خصوصاً المؤسسات المالية الدولية المانحة للعون، كالبنك الدولي، وكذلك الدول المانحة للعون. ويلعب تحليل الأداء التنموي الذي يستند على مثل هذه المنهجيات دوراً يعتد به في صياغة برامج الإصلاح الهيكلي التي ما زالت الدول تطبقها منذ بداية ثمانينات القرن الماضي.

الهوامش

[1] انظر (1952) Nurkse . و(1943) Rosenstein-Rodan . و(1957) Leibenstein . و(1960) Rostow . كذلك انظر (1997) Hayami و (2001) Bruton لاستعراض حديث لتحليل التنمية في هدي الجيل الأول .

[2] انظر سن (1983) وستيرن (1989) .

[3] انظر (1999) Rodrik . لاحظ أنه إذا توفر معدل النمو لأي كمية (مثال دخل الفرد) يمكن الحصول على الفترة الزمنية التي ستتضاعف فيها هذه الكمية كحاصل قسمة 70 على معدل النمو. وهو قانون تقريبي يستند على معادلة النمو المتواصل للكمية المعنية : $x_t=x_o e^{rt}$ حيث r هي معدل النمو و t هي الزمن.

[4] للمفهوم العريض للتنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات التي يتمتع بها البشر انظر سن (1999) وتقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الانمائي منذ عام 1990 وتقارير التنمية الانسانية العربية التي بدأت سلسلتها منذ عام 2002 .

[5] انظر سولو (1956 و2000) ولنظرية النمو الجواني أنظر مساهمات كل من لوكاس (1988)، ريبلو (1991) وورمر (1986) .

[6] انظر بارو (1998) .

[7] انظر ساليا-مارتن (1997) .

[8] للحصول على هذه النتائج يتم مفاضلة المعادلة المقدرة بالنسبة لمتوسط دخل الفرد ومساواة الناتج من المفاضلة لقيمة صفر وحل المعادلة للوغاريثم متوسط دخل الفرد ومن ثم الحصول على متوسط دخل الفرد الذي يعرف نقطة التحول الهيكلي .

[9] انظر ، على سبيل المثال، أسموقلو وأصحابه (2003) حيث تم استخدام ثلاث مؤشرات للسياسات الاقتصادية التجميعية اشتملت على الاستهلاك الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ليعكس حجم الحكومة) ، ومعدل التضخم ومؤشر للمغالاة في سعر الصرف؛ وإيسترلي ولفاين (2003) ، حيث تم استخدام ثلاث مؤشرات للسياسات التجميعية اشتملت على مؤشر للانفتاح الاقتصادي ومؤشر للمغالاة في سعر الصرف ومعدل التضخم .

[10] لنتائج مشابهة انظر مقدسي وفتاح والإمام (2003) حيث استخدم إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التحليل عوضاً عن الدول العربية وحيث قسم هذا الإقليم إلى مجموعة أقطار مصدرة للنفط وأقطار غير مصدرة للنفط .

[11] ربما كان من المفيد هنا إيراد اعتراف صندوق النقد الدولي من أن عدد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد قام بتطبيق

برامج للإصلاح الاقتصادي خلال الفترة منذ منتصف الثمانينات وحتى أوائل التسعينات . وترتب على هذه السياسات أن "ظل التضخم منخفضاً وفي تراجع مستمر طوال معظم التسعينات ؛ كما تقلصت عجوزات المالية العامة ، رغم استمرارها ، منذ منتصف الثمانينات حتى بلغت مستويات أقل من المسجلة في البلدان النامية الأخرى " (العبد وداودي (2-3 :2003) .

[12] لم نستخدم مؤشر المغالاة في سعر الصرف نسبة لعدم توفر المعلومات لعدد من الدول العربية .

[13] راجع مقدسي وفتاح الإمام (2003) لنتائج مغايرة لعينة الدول العربية مقارنة بالعينة الدولية وذلك في تقدير معادلة للنمو لا تشتمل بالضرورة على مؤشرات للسياسات التجميعية. انظر أيضاً نتائج الإمام (2004) .

المراجع الأجنبية

Acemoglu, D., Johnson, S., Robinson, J., and Y. Thaicharoen, (2003), "Institutional Causes, Macroeconomic Symptoms: Volatility, Crises and Growth"; Journal of Monetary Economics, vol. 50, no. 1.

Barro, R., (1998), Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study; MIT Press, London.

Barro, R., and X. Sala-I-Martin, (1995), Economic Growth; McGraw-Hill, New York.

Easterly, W., (2003), "National Policies and Economic Growth: A Reappraisal"; Working Paper No. 27, Center for Global Development, www.cgdev.org.

Easterly, W., (2001), "The Lost Decades: Developing Countries' Stagnation in Spite of Policy Reform: 1980-98"; Journal of Economic Growth, vol. 6.

Elbadawi, I., (2002), "Reviving Growth in the Arab World"; Working Paper no. 0206; Arab Planning Institute.

Frankel, J, and D. Romer, (1999), "Does Trade Cause Growth?"; American Economic Review, vol. 89, no. 3.

Limam, I., (2004), "The Challenges of Growth in the Modern Arab Economy"; a presentation to a special workshop; Arab Planning Institute; Kuwait (in Arabic).

Lucas, R., (1988), "On the Mechanisms of Economic Development"; Journal of Monetary Economics, vol. 2.

Makdisi, S., Fatah, Z., and I. Limam, (2003), Determinants of Growth in the MENA Countries"; API working paper no. 0301; Arab Planning Institute, Kuwait.

Rebello, S., (1991), "Long Run Policy Analysis and Long Run Growth"; Journal of Political Economy, vol. 99.

Romer, P., (1986), "Increasing Returns and Long-Run Growth"; Journal of Political Economy, vol. 94, no. 5.

Sala-i-Martin, X., (1997), "I Just Ran Two Million Regressions"; American Economic Review, Papers and Proceedings, vol. 87, no. 2.

Solow, R., (2000), Growth Theory: An Exposition; (2nd edition), Oxford University Press, Oxford.

Solow, R., (1956), "A Contribution to the Theory of Economic Growth"; Quarterly Journal of Economics, vol.70.

World Bank, (2003), Trade, Investment and Development in MENA: Engaging with the World; www.worldbank.org.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون

نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس والثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
المؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون
الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	**د. علي عبد القادر علي**	**السادس والخمسون**
العدد المقبل		
أسواق النفط العالمية	**أ. حسّان خضر**	**السابع والخمسون**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm